

النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) (دراسة تحليلية مقارنة)

م.د. غسان غندور

كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة جيهان - السليمانية

**The tax system of the Syrian economic impacts during
the period (2001-2010) (comparative analysis study)**

Lec. Dr. Ghassan Ghandour

Admin.& Financial Science College- Chhan Uni. -ALSulamania

تاريخ قبول النشر ٢٠١٦/٦/١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠١٥/١٠/١٩

المخلص:

إنَّ مشكلة النظام الضريبي السوري لا تكمن في وجود التشريعات الضريبية، فحسب بل في افتقار هذا النظام إلى مقومات النظام الضريبي العادل التي أوصى بها آدم سميث، ومن خلال تحليلنا للنظام الضريبي السوري من مختلف الجوانب وجدنا أن العبء الضريبي في سورية يعد من المستويات المتدنية رغم ارتفاع المعدلات الضريبية، كما توصلنا إلى أن الطاقة الضريبية في سورية غير قابلة للزيادة، لأن أي زيادة فيها في ظل بقاء ظروف سوء توزيع الدخل ستؤدي إلى الأضرار بمصالح الطبقات الأدنى دخلاً، لأن حجم الاقتطاع سيزيد عليها، وقد استنتجنا درجة التأثير بين النظام الضريبي و المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث لم يساهم النظام الضريبي في تحسين معدلات الاستثمار العام و الخاص، ولم تحقق السياسة الضريبية هدفها في العدالة في توزيع الدخل والتناغم مع حالة الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الضريبة - النظام الضريبي - الطاقة الضريبية - العبء الضريبي.

ABSTRACT:

The Syrian tax system problem does not lie in the existence of tax legislation, but in the lack of such a system to the elements of the tax system fair recommended by Adam Smith, and through our analysis of the Syrian tax from various sides, we found that the tax burden in Syria is one of the low levels, although high tax rates, and thus lower tax revenue, and we determined that taxpaying capacity in Syria cannot be increased because any increase in the light of the survival conditions of bad income distribution will lead to harm the interests of the lower classes income, because the tax size will increase it, it was concluded between the degree of influence of the tax system and macroeconomic variables, where the tax system did not contribute to the improvement of public and private investment rates, tax policy and did not achieve its goal of justice in the distribution of income and harmony with the state of the economy.

Key words: tax - the tax system – taxpaying Capacity - the tax burden.

المقدمة:

يعد الإصلاح المالي خطوة هامة جداً في عملية الإصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أو على صعيد الموارد وفي مقدمتها الموارد الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وقد كانت الأنظمة الضريبية في بداية الثمانينيات في معظم البلدان النامية معقدة ومثقلة بمئات الضرائب دون أن يحقق أي منها عائداً كبيراً، كما كانت لضرائب الإنتاج والاستهلاك أسعاراً متعددة فضلاً عن صعوبة إدارتها، وكانت ضرائب الدخل مرتفعة تعيق عملية الاستثمار لذلك قامت معظم البلدان النامية وخلال تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بإعادة النظر بأنظمتها الضريبية بهدف تبسيطها وتطويرها بما يتماشى مع الفكر الحديث في مجال

الضرائب الذي يستهدف تخفيض الضرائب عن مصادر توليد الدخل (الضرائب على الدخل: دخل الأرباح- دخل الرواتب والأجور) بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار والتصدير والتركيز على الضرائب على أوجه استخدامات الدخل (الضرائب على الإنفاق- الضريبة على القيمة المضافة- الضريبة على المبيعات) شريطة أن لا يؤثر ذلك على العدالة الضريبية وذلك من خلال زيادة الإعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود، ومن بين الدول العربية التي سارت في هذا الاتجاه مصر والأردن وتونس والمغرب.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إعطاء صورة واضحة عن النظام الضريبي السوري من خلال إبراز تطوراته و أهم مميزاته و خصائصه، كما أن هذا البحث يهدف إلى إبراز اثر الضرائب على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأهمها الاستثمار بنوعيه العام والخاص، فضلاً عن توزيع الدخل و الاستهلاك.

مشكلة البحث:

يتطرق البحث إلى إصلاح النظام المالي أحد أهم المواضيع المتعلقة بعملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، و يأتي النظام الضريبي في مقدمة النظام المالي لما له من أهمية، كونه يمثل من الجانب النظري المورد الأساسي للإيرادات العامة في أي اقتصاد، و بالتالي وجب التركيز على دراسة هذا الموضوع من أجل المساهمة في تطوير النظام الضريبي السوري كونه يساهم في توفير إيرادات عامة تمكن الدولة من القيام بوظائفها الخدمية و الاستثمارية بكل كفاءة، و نظراً لأهمية الموضوع تم طرح إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

"تقييم فعالية النظام الضريبي السوري في تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟"

و يمكننا طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يمكننا تقييم الطاقة الضريبية و العبء الضريبي في سورية؟
- ما هو تأثير الضرائب في سورية على الاستثمار العام و الخاص؟ و على إعادة توزيع الدخل القومي، الاستهلاك الكلي، والناتج المحلي الإجمالي؟

فرضيات البحث:

لقد طغى على النظام الضريبي السوري في المرحلة السابقة، الوظيفة المالية -بمعنى التركيز على عملية تحصيل الإيرادات- و تم إهمال الوظيفة الاقتصادية التي يمكن أن يؤثر بها النظام الضريبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وسنقوم باختبار ذلك من خلال الفرضيات الآتية:

١. توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستثمار العام.
٢. توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستثمار الخاص.

٣. توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الدخل القومي.
٤. توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الناتج الإجمالي.
٥. توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستهلاك الكلي.

منهج البحث:

١. سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف و تحليل الظاهرة المدروسة، والمدة الزمنية التي سيتم تناولها بالدراسة هي (٢٠٠١ - ٢٠١٠)، علماً أنَّ هذه البيانات تم نشرها حتى تاريخ اليوم.
٢. استخدام بعض الأدوات الإحصائية لدراسة الارتباط بين معدلات نمو الضرائب كمتغير تابع (y) dependent variable و معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة (x) independent variable باستخدام بعض الأدوات الإحصائية لدراسة الارتباط والانحدار بين متغيرات الدراسة بهدف اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ باستخدام اختبار t، وبيان شدة العلاقة بين المتغيرات وذلك باستخدام الحزمة البرمجية الإحصائية spss في عمليات التحليل.
٣. تطبيق بعض المعادلات والنماذج الرياضية في حساب الطاقة الضريبية في سورية .
٤. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة ونسب قياسها.

النتائج والمناقشة

أولاً- النظام الضريبي السوري:

- يعرف النظام الضريبي السوري على أنه " مجموعة من التشريعات المتباينة التي صدرت خلال فترات طويلة لتنظيم عمل الدوائر المالية وجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف إشباع الحاجة المالية للدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية" (كنعان، ٢٠٠٣: ١٨).
- ويعتمد النظام الضريبي السوري النافذ حالياً في سورية على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلقت في بنيانه تبايناً واضحاً من الوجهة الفقهية، أو من وجهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضريبة وفيما يلي الخصائص العامة الرئيسة للهيكل الضريبي الحالي:
- أ- إن النظام الضريبي الحالي هو مجموعة من الضرائب النوعية تتناول مطارح متعددة وصدرت بصكوك تشريعية قديمة متتالية ومتعددة .
- ب- الإعفاءات الواسعة (الدائمة والمؤقتة) في التشريع الضريبي لاسيما وأنها تشكل (٥٠ - ٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي وتتعاكس سلباً على الحصيلة الضريبية في سورية، في حين يرى أنصار المذهب التدخل أن الضريبة تفرض على أصحاب الملاحة المالية، فكلما ازدادت ثروة

الشخص ازدادت الضريبة المفروضة عليه بهدف تمويل الخدمات العامة في حين يعفى أصحاب الدخل المحدودة من الضرائب المفروضة نظراً لانخفاض مستوى دخولهم (الجمل، ١٩٩٢: ١٢٢).

ت- على الرغم من أن التشريعات المتلاحقة كان القصد منها بالدرجة الأولى إشباع الحاجة المالية للدولة، إلا أن النظام الضريبي النافذ عجز عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية متطلبات الإنفاق العام المتزايد، كما أن القطاع الخاص رغم تخفيض المعدلات لم يلتزم بالتسديد.

ث- عدم مرونة إجراءات التطبيق لأسباب مختلفة يعزى بعضها لأسباب اجتماعية أو للظروف الاقتصادية السائدة في أوقات معينة.

ج- عدم كفاية الخبرات والكفاءات في الإدارة الضريبية، وعدم تأمين الإمكانيات والوسائل اللازمة والكافية لها.

إذن نستنتج من خلال السمات والخصائص التي يتمتع بها النظام الضريبي أنه غير قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية لعدم مرونته، بل أنه يسير وفق خطة غير منسجمة تبعاً للخطة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة من الأهداف المستلهمة من بيانات الوزارة وخطة التنمية وهي جميعها تؤكد على ضرورة أن يكون المطروح الضريبي متماشياً مع العدالة في التحصيل وخدمة الأهداف العامة للدولة (الحلاق والحر دان، ٢٠٠٤: ٢١٨).

ثانياً- الطاقة الضريبية والعبء الضريبي في سوريا:

تعتبر الإيرادات العامة الوجه الثاني للنشاط الحكومي، وهي تمثل الوجه الآخر للنفقات العامة وتأتي الإيرادات الضريبية لتشكل أهم بنود الإيراد العام، خاصة في البلاد غير النفطية، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق، حيث تمول حوالي ٩٠% الإنفاق العام في الدول المتقدمة. هذا وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي الإجمالي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين (٣٥-٤٥%) (زيدان، ٢٠٠٧: ٩٧)، وإذن يمكننا القول إنَّ الضرائب تؤدي إلى حدوث مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ومن تلك الظواهر التي يحدثها فرض الضريبة ما يسمى بالعبء الضريبي؟ فما المقصود بالعبء الضريبي؟ وكيف يمكننا تقييمه في سوريا؟

١- الطاقة الضريبية في سوريا:

يجمع أكثر الاقتصاديين على أن المقدرة التكاليفية للدخل القومي أو الطاقة الضريبية بأنها: "الدخل القومي مطروحاً منه حد الكفاف".

أما من حيث الإنتاج فالطاقة الضريبية هي: " المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحا منها مستوى الاستهلاك الضروري (مقومين بالنقد) الذي تحتاجه العائلة لمتابعة حياتها العامة" (كنعان، ٢٠١٥: ١٢).

ويمكن تعريف الطاقة الضريبية بأنها قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي، وتسمى أحياناً بالطاقة الاقتصادية للضرائب، وهي نسبة الموارد الضريبية المقتطعة إلى إجمالي الدخل القومي (السيوفي، ٢٠٠٨: ٩٩) وإذا ما أردنا التوسع في تحديد الطاقة الضريبية نستطيع القول بأنها:

"الدخل القومي مطروحاً منه الحد الأدنى للاستهلاك الاجتماعي وجزء من المدخرات لمواجهة الظروف الطارئة" (كنعان، ٢٠١٥: ١٥).

إن هذا التعريف أو المفهوم يجمع بين ضروريات الحياة والرفاه فالجزء المخصص للاستهلاك ولاسيما بما يسميه البعض (حد الكفاف) والطوارئ تمثل القدرة على المعيشة بينما يمثل الجزء الثاني من الدخل الرفاه لأنه يشبع الحاجات الكمالية.

اعتبر الباحث أن: حد الكفاف في احد البلدان النامية هو /١٥٪/ من الدخل القومي والطوارئ /٥٠٪/ فالدخل الذي يخضع للضريبة هو: $100\% - 20\% = 80\%$.

فإذا حذفنا الإعفاءات التي تمنحها الدول النامية للاستثمار وهي بحدود /٢٥٪/ والدخل الذي لا يمكن تكليفه (التهرب) بحدود ٢٥٪ فتكون المقدرة التكاليفية $100\% - (20\% + 50\%) = 30\%$ ، إن هذا الدخل لا يمكن مهما فرضنا عليه من ضرائب أن يسد حاجة الإنفاق العام الوطني أي أن الطاقة الضريبية سوف تكون منخفضة أي لا يمكن جباية أكثر من /٥٠٪/ من هذا الدخل $30\% / 2 = 15\%$.

على سبيل المثال (ارقام عام ٢٠٠٦) إذا أخذنا النسب السابقة وطبقناها على الدخل السنوي فهل تتقارب من الضرائب الفعلية في سورية؟

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سورية في عام ٢٠٠٦ حوالي /١٧٠٨.٧/ مليار ليرة سورية ويصل الدخل القومي إلى /١٥٧٥.٥/ مليار ل.س، وبالتالي يكون حجم الضرائب استناداً للنسب السابقة:

$$١ - \text{استهلاك الكفاف} \quad 1575.5 * 10\% = 236.6 \text{ مليار ليرة سورية}$$

$$٢ - \text{الطوارئ} \quad 1575.5 * 5\% = 78.7 \text{ مليار ليرة سورية}$$

$$٣ - \text{الدخل المعفى} \quad 1575.5 * 25\% = 393.8 \text{ مليار ليرة سورية}$$

$$٤ - \text{الدخل المتهرب من الضرائب} \quad 1575.5 * 25\% = 393.8 \text{ مليار ليرة سورية}$$

$$\text{إجمالي الدخل غير الخاضع للضريبة} : 236.6 + 78.7 + 393.8 + 393.8 = 1102.6$$

$$\text{المقدرة التكاليفية للدخل السوري} \quad 1575.5 - 1102.6 = 472.9 \text{ مليار ليرة سورية}$$

الضرائب المتوقعة في هذا الاقتصاد $٤٧٢.٩ * ٥٠\% = ٢٣٦.٤$ مليار ليرة سورية ولدى العودة لقطع الحسابات (ميزانية الدولة الفعلية) يتبين بأن مقدار الضرائب المتحصلة في سوريا لعام ٢٠٠٦ بلغت $٢٢٢.٧ /$ مليار ل.س وفي حال قمع التهرب الضريبي فإن الضرائب ترتفع إلى المقدرة التكلفة الجديدة $٤٧٢.٩ + ٣٩٣.٨ = ٨٦٦.٧$ مليار ليرة سورية الضرائب الممكنة $٨٦٦.٧ * ٥٠\% = ٤٣٣.٣$ مليار ليرة سورية، ولدى المقارنة مع إجمالي الإنفاق العام الفعلي لعام ٢٠٠٦ البالغ $٤٩٣.٧ /$ مليار ليرة سورية^١ فإن العجز بين الواردات الضريبية قبل التهرب $٤٩٣.٧ - ٢٣٦.٤ = ٢٥٧.٣$ مليار ليرة سورية، أما العجز عند عدم التهرب الضريبي $٤٩٣.٧ - ٤٣٣.٣ = ٦٠.٤$ مليار ليرة سورية، استناداً للأرقام الفعلية فإن المقدرة التكلفة للدخل السوري متدنية لأن العبء الضريبي محدود، العبء الضريبي هو $١٥٧٥.٥ / ٢٣٦.٤ = ١٥\%$ أما العبء الضريبي بدون تهرب ضريبي: أي إذا تم تكليف جميع الأفراد ومنع أي تاجر أو صناعي تقديم البيانات الكاذبة يكون: العبء الضريبي المثالي $١٥٧٥.٥ / ٤٣٣.٣ = ٢٧\%$ واستناداً لذلك توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- ١- على كل دولة نامية تطبيق نسب للحد الأدنى من الاستهلاك والاحتياط للطوارئ بحد أدنى ٢٠% من الدخل.
- ٢- تقدم جميع الدول إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار.
- ٣- ينبغي على جميع الدول محاربة التهرب الضريبي بكافة الوسائل القانونية والسياسية والاجتماعية وذلك للوصول إلى العدالة الضريبية التي يسعى إليها كل نظام ضريبي.
- ٤- إظهار نتائج إيجابية للإنفاق العام بهدف رفع مستوى الوعي الضريبي.
- ٥- ربط حسن السلوك والمواطنة (بالضريبة) بحيث يصبح المواطن دافع الضريبة من المواطنين الجيدين.

٢- العبء الضريبي في سوريا:

يعرف العبء الضريبي بأنه العبء الذي يقع على عاتق أي شخص أو آلة، في لحظة ما يقاس بما يحمله هذا الشخص أو تلك الآلة سنوياً إلى طاقة كل منهما، أي حصيلة الضرائب التي دفعها المواطن سنوياً إلى طاقته الضريبية (مجلة آفاق اقتصادية، ٢٠٠٢: ٦٣). ولمعرفة مدى كفاية أو عدم كفاية العبء الضريبي يستخدم مقياس بسيط وهو حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكما في الجدول الآتي:

^١ - قطع الحسابات لعام ٢٠٠٦، وزارة المالية، دمشق ٢٠٠٧، ص ٣.

جدول رقم (١)

تطور العبء الضريبي في سوريا خلال الأعوام (٢٠٠١-٢٠١٠) مليار ل. س

النتائج المحلي الإجمالي (١)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي الضرائب والرسوم (٢)	معدل نمو إجمالي الضرائب والرسوم % (٢)	العبء الضريبي % نسبة (٢) إلى (١)
٢٠٠١	-	١١٥.٩٣٢	-	١١.٩
٢٠٠٢	٤.٤	١٣٥.٨٤٤	١٧.٢	١٣.٤
٢٠٠٣	٥.٠	١٥١.٥٥٨	١١.٦	١٤.٢
٢٠٠٤	١٧.٥	١٦١.٠٢٨	٦.٢	١٢.٨
٢٠٠٥	١٨.٩	١٧٦.٩٣١	٩.٩	١١.٩
٢٠٠٦	١٤.٦	١٩١.٣١٧	٨.١	١١.٢
٢٠٠٧	١٨.٣	٢٠٢.٦	٥.٩	١٠.٠
٢٠٠٨	٢١.١	٢٥٨.٧٧٣	٢٧.٧	١٠.٦
٢٠٠٩	٣.٠	٢٨٢.٢٤	٩.١	١١.٢
٢٠١٠	١٠.٨	٣٥٠.٨٥٤	٢٤.٣	١٢.٦

المصدر: أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، وزارة المالية، النسب من إعداد الباحث.

من خلال الجدول السابق رقم ١ نلاحظ أن العبء الضريبي العام في سوريا تراوح بين (١٠.٥%-١٧.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد من المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع الدول النامية في مصر /٢١% وفي الأردن /٢٤% وفي تركيا /٢٣%، ويمكن تلخيص أسباب انخفاض حجم العبء الضريبي في سوريا فيما يلي:

- كثرة التعقيدات والروتين يدفع المكلف للتهرب الضريبي.
- الوساطة والنفوذ السياسي لبعض التجار يجعل السلطات الضريبية غير قادرة على تكليفهم.
- انخفاض مستوى الأجور والرواتب للموظفين يدفعهم إلى التعامل مع المكلفين ومساعدتهم للتهرب من دفع الضرائب.
- الإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار تؤدي لانخفاض عدد المكلفين.

إن العبء الضريبي في سوريا هو عبء ظاهري ولا يمثل العبء الضريبي الحقيقي لأنه لم ينزل من الناتج المحلي الإجمالي حجم القطاعات المهمة المعفاة أصلاً من التكليف الضريبي كدخل الاستثمارات الزراعية والدخول السياحية وسائر المداخل العامة الأخرى المعفاة من التكليف بنصوص خاصة، مما يؤدي إلى خروج ما لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٥٠% - ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي عن دائرة التكليف الضريبي (المهاني، ٢٠٠٠: ٤٣٣)، وكذلك لم يتم إدراج ضمن الضرائب والرسوم (فروقات الأسعار) التي تورط مباشرة للخرينة والتي في حال احتسابها بها سوف يصل العبء الضريبي إلى ما يزيد عن ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي (الجيلاتي، ٢٠٠٠: ٨)، مما يدل على أنه لا يزال أمام الاقتصاد السوري "احتياطي" كبير لزيادة العبء الضريبي دون إحداث تشوهات كبيرة، مقارنة بدول أخرى.

ثالثاً- تأثير الضريبة على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

إن الضريبة في الفكر التقليدي لم تهدف إلى التدخل في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي حيث كان مبدأ حياد الضريبة هو السائد فاقترص أثر الضريبة على رفد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، إلا أن أكثر الاقتصاديين يرى أن الضريبة لم تكن محايدة من حيث الآثار الاقتصادية، فقد أصبحت الضريبة أداة فعالة في تنشيط و تحفيز الاستثمار من خلال سياسة الإعفاء، كما أنها تقوم بدور أساسي في تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، و ذلك بغية تسريع عجلة التنمية الاقتصادية، و يهدف المشرع السوري عند فرض الضريبة إلى إحداث آثار اجتماعية أو اقتصادية أو مالية، وسيقوم الباحث هنا بدراسة أهم الآثار التي يمكن أن تحدثها الضريبة على أهم المتغيرات الاقتصادية، وذلك بدراسة اثر الضريبة على الاستثمار بشقيه العام و الخاص، وكذلك اثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل القومي وكذلك أثرها على الاستهلاك الكلي.

١- العلاقة بين الضرائب و الاستثمار:

يلعب الاستثمار دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية فهو العامل الأساسي في النمو الاقتصادي كما أنه يؤلف عنصراً فعالاً وديناميكياً في مقومات الدخل القومي وعندما تتغير نسبة الاستثمار تتغير بالتالي روابط النشاط الاقتصادي، لذا يُعَدُّ الاستثمار من العوامل الأساسية التي يهتم بها المحللون الاقتصاديون لمراقبة النشاط الاقتصادي، ومعرفة اتجاهه نحو النمو أو التقلص، وتؤثر الضريبة أيضاً في تنظيم عملية التراكم الرأسمالي، وتوجيه التوظيفات الرأسمالية نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب في تنشيطها. وتعتمد الدولة في سورية على القطاع العام بشكل أساسي، كقطاع رائد حيث أهملت القطاع الخاص وهذا ما أثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وسأحاول إلقاء الضوء على أثر الضريبة على نمو الاستثمار، وذلك بدراسة الارتباط بين معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص ومعدل نمو الضرائب والرسوم.

١-١ تأثير الضريبة على الاستثمار في سوريا:

يجب أن توضع السياسة المالية للدولة ولاسيما السياسة الضريبية بهدف جذب كل من الاستثمار والاستهلاك والاستثمار، إذ إن ضرائب الشركات والضرائب على الأرباح يجب أن تخفض بحيث يكون ذلك محفزاً على الاستثمار، وذلك لأن تخفيض مثل هذه الضرائب سوف يدفع الكفاءة الحدية لرأس المال إلى الأعلى مما يؤدي إلى جذب الاستثمار.

وفي سورية وكغيرها من الدول تُعَدُّ العلاقة وطيدة بين الضرائب والادخار والاستثمار ولقد قامت السلطات بإصدار مجموعة إجراءات لتشجيع الاستثمار للعلاقة بين الضرائب والادخار والاستثمار.

إن العلاقة بين الضرائب والاستثمار خلال فترة زمنية محددة لا تظهر علاقة واضحة لأن الدولة تشجع بعض الشركات بالإعفاءات وتلزم بعضها الآخر بدفع الضرائب نظراً لخضوعها للضرائب بعد انتهاء فترة الإعفاء، لكنه بشكل عام يمكن القول: إنَّ الضرائب يمكن أن تتجاوز الاستثمار لأنها تشكل نسبة كبيرة للناتج المحلي وكذلك الاستثمار، وبشكل نسبة كبيرة للناتج المحلي فقد تساوي معدلات نمو الضرائب مع معدلات نمو الاستثمار، وقد يسبق أحدهما الآخر وذلك حسب ظروف الحالة الاقتصادية لكنه في ظل ظروف الدول النامية وظروف سورية بشكل خاص يجب أن يتجاوز معدل نمو الاستثمار، معدل نمو الضرائب بحيث يجب أن تصل الاستثمارات الى ٢٥. ٣٠% من الناتج والضرائب يجب أن تصل إلى ٢٠. ٢٥% من الناتج، وذلك للإقلاع من حالة الركود أما في حالات الرواج فيمكن للضرائب أن تتجاوز الاستثمار بحيث يسهم ذلك في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاه (كنعان، ٢٠٠٣: ٧٢).

ولقد أدت السياسة الضريبية المتبعة إلى تشويه الاستثمار في سورية وانحرافه عن طريقه الصحيح فالأرباح الكبيرة التي تحقق في بعض الأنشطة والتي هي خارج التكلفة الضريبي، قادت إلى انحراف الاستثمار عن الاتجاه السليم وبالتالي فإنه يجب إعادة النظر في السياسة الضريبية كأداة مشجعة للاستثمار بما ينسجم مع تشجيع واستقطاب الاستثمارات الوطنية.

جدول رقم (٢)

تغيرات الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة والخاصة خلال (٢٠٠١-٢٠١٠) (مليون ليرة)

معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام %	مجمّل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام	معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص %	مجمّل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص	معدل نمو الضرائب والرسوم %	الضرائب و الرسوم	
-	١١٧١٣٧	-	٨١٠٢٣	-	١١٥.٩٣٢	٢٠٠١
٦.٩	١٢٥١٩٢	٠.٤	٨١٣٧٧	١٧.٢	١٣٥.٨٤٤	٢٠٠٢
٢٧.٩	١٦٠.١٣٠	٨.٩	٨٨٦٣٦	١١.٦	١٥١.٥٥٨	٢٠٠٣
١١.٧-	١٤١٣٣٠	٨٠.٢	١٥٩٦٨٠	٦.٢	١٦١.٠٢٨	٢٠٠٤
١٧.٦	١٦٦١٦٢	١٥.٢	١٨٤٠١٩	٩.٩	١٧٦.٩٣١	٢٠٠٥
١٣.٤	١٨٨٤٤٨	٣.٧-	١٧٧٢٥٣	٨.١	١٩١.٣١٧	٢٠٠٦
٥.٤-	١٧٨٣١٧	٣٧.٦	٢٤٣٩٠.٤	٥.٩	٢٠٢.٦	٢٠٠٧
١١.٢-	١٥٨٣٩٩	٢.٦	٢٥٠٣٢٦	٢٧.٧	٢٥٨.٧٧٣	٢٠٠٨
٢٣.٣	١٩٥٢٧٥	٢.٤	٢٥٦٣٣٠	٩.١	٢٨٢.٢٤	٢٠٠٩
١٨.٧	٢٣١٨٤٧	٣٥.٨	٣٤٨٠.٦٤	٢٤.٣	٣٥٠.٨٥٤	٢٠١٠

المصدر: أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، نسب من إعداد الباحث.

٢-١ تأثير الضريبة على نمو الاستثمارات العامة في سوريا:

إن اعتماد الدولة على القطاع العام بشكل أساسي كقطاع رائد يؤدي إلى زيادة الموارد الموجهة إلى القطاع العام ويمكن استنتاج ذلك بدراسة العلاقة بين الضرائب والرسوم ومجمّل تكوين

رأس المال في القطاع العام إذ سنحاول دراسة الارتباط بينهما واستنتاج أهم الأفكار المتعلقة بالاستثمار العام.

من خلال الجدول السابق رقم ٢ نلاحظ أنه في العام ٢٠٠٨ على الرغم من حدوث زيادة في معدل نمو الضرائب بمقدار ٢٧.٧% عن العام ٢٠٠٧ ، إلا أن معدل نمو الاستثمار العام كان سالباً، إذ بلغ -١١.٢% مما يدل على أن الإيرادات الضريبية لم يكن لها أي أثر في تمويل الاستثمار في ذلك العام. ومن الملاحظ أيضاً أنه في عام ٢٠٠٩ بلغ معدل نمو تكوين رأس المال الثابت ٢٣.٣% في حين كان معدل نمو الضرائب والرسوم ٩.١%، وبالتالي يمكن القول: إن الضرائب من جهة لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل الاستثمار العام ومن جهة أخرى هناك مصادر أخرى في تمويل الاستثمار العام مثل الإصدار النقدي الجديد أو القروض سواء من المصرف المركزي أو من الخارج.

إن الدولة تحول فوائض القطاع العام الى الخزينة العامة ولا تمويل هذا القطاع بما يحتاج من آلات وعدد أو حتى رأس المال العامل، لذلك ينخفض الاستثمار العام الذي يجب أن يبقى في تزايد مستمر بهدف تشجيع الاستثمار الخاص وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

١-٣ تأثير الضريبة على نمو الاستثمارات الخاصة في سوريا:

تستخدم الضريبة لمعالجة ظاهرتي الركود والتضخم، فمن شأن ذلك أن يخلق مناخاً أكثر ملائمة للمستثمرين فالضريبة من أكثر أدوات السياسة المالية أهمية، وكما هو معروف فإن السياسة المالية بأدواتها المختلفة تستخدم لمعالجة التضخم والركود والتخفيض من آثارهما السلبية على الاقتصاد والمجتمع، ففي ظل الركود ينخفض الاستثمار بسبب انخفاض مستوى الطلب الكلي، وذلك جراء نقص القدرة الشرائية، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة يؤدي إلى تنشيط الاستثمار، أما أثناء التضخم الذي يؤدي لارتفاع متواصل في مستوى الأسعار فإن الضرائب تقوم بدورها في خلق مناخ أكثر ملائمة للاستثمار، إذ إن للتضخم أثراً سلبياً على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتستخدم الضريبة للحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض حجم السيولة الأمر الذي يخفض معدلات التضخم.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن أكثر البلدان النامية اجتذاباً لرؤوس الأموال الأجنبية هي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي (هندي، ١٩٩٧: ٢٠٤).

من خلال الجدول السابق رقم ٢ نلاحظ أن معدلات نمو الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عرفت زيادة خاصة سنة ٢٠٠٤، إذ بلغت نسبة النمو حوالي ٨٠% حيث تميزت مشاريع القطاع الخاص بربحية عالية وقلة المخاطر، وقد تم التوجه إلى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ومن أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة الاستثمارات الخاصة نذكر ما يلي:

١. حاجة السوق المحلية إلى هذا النوع من الاستثمارات التي أنتجت السلع الاستهلاكية.
 ٢. امتياز هذه الصناعات بسرعة الربح وانخفاض درجة المخاطرة (زيدان، ٢٠٠٧: ٢٣٢).
- ومن الملاحظ أيضاً أنه في عام ٢٠٠٤ بلغ معدل نمو تكوين رأس المال في القطاع الخاص ٨٠.٢% في حين كان معدل نمو الضرائب والرسوم ٦.٢%، وبالتالي يمكن القول: إنه لم تكن هناك علاقة بين معدلات نمو الضرائب والرسوم ومعدلات نمو الاستثمار الخاص خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ من جهة، وأن الضرائب لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل الاستثمار الخاص من جهة أخرى.

٢ - الضرائب وإعادة توزيع الدخل القومي:

عرف بول سام ولسون الدخل القومي بأنه "مقدار الدخل المكتسبة بواسطة أصحاب عوامل الإنتاج نظير مساهمتهم في الإنتاج". من خلال هذا التعريف يمكن أن ننظر إلى الدخل القومي من زوايا ثلاث هي: باعتباره (دخل مكتسبة، إنفاق قومي، والقيمة الصافية للنتاج القومي).

إن تعبير الدخل القومي يستخدم للدلالة على قيمة الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة إذ يمكننا القول: إن الدخل القومي يتطابق مع الناتج القومي ومع الإنفاق القومي، فالناتج القومي ينظر إليه كمصدر الإنتاج ويركز على قيمة الإنتاج من سلع وخدمات، بينما الدخل القومي ينظر إلى ناحية استلام الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج ويركز على أنصبته كل من عوامل الإنتاج من الدخل أما الإنفاق القومي فيقدم بكيفية إنفاق الدخل القومي (زيدان، ٢٠٠٧: ٤٢).

ومن المعروف أن الدخل القومي يخضع إلى مرحلتين في التوزيع:

تسمى المرحلة الأولى التوزيع الأولي للدخل، و يتم في هذه المرحلة توزيع عوائد عناصر الإنتاج بين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، فالعمال والموظفون يحصلون على الرواتب والأجور وأصحاب العقارات يحصلون على الأرباح وبالتالي تستطيع الدولة التدخل في هذه المرحلة والتأثير على عملية التوزيع الأولي عبر قوانينها فهي التي تحدد حجم الأجور إلى الأرباح وهي التي تحدد نسب الأرباح إلى تكاليف الإنتاج.

وتسمى المرحلة الثانية التوزيع الثانوي أو إعادة التوزيع وتدخل الدولة في هذه المرحلة عن طريق الضرائب فإذا وجدت الدولة نفسها قد انحازت لصالح شريحة اجتماعية أو طبقة معينة في التوزيع الأولي فإنها تسعى في التوزيع الثانوي لتحقيق العدالة عبر الضريبة.

ولقد انحازت سوريا في التوزيع الأولي لصالح الأرباح بطريقة أو بأخرى، ولكي تحقق العدالة عليها إعادة التوزيع لصالح الأجور لكننا نجد أيضاً في مرحلة إعادة التوزيع تتحاز ثانية لصالح الأرباح.

فالعادلة في توزيع وإعادة توزيع الدخل تساهم في خلق القوة الشرائية التي تعتبر أساساً لكل تطور اقتصادي إذ إن مسألة إعادة توزيع الدخل العادلة تصبح مسألة ضرورية بهدف خلق سوق وطنية تحتاجها الصناعة.

٣- الضرائب والاستهلاك:

حسب النظرية الكينزية فإن مستوى الدخل والعمالة يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من الإنفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام، فإذا ما فرضت الدولة ضريبة جديدة أو رفعت سعر ضريبة سابقة على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستقطاع الضريبي ويعني ذلك نقص في الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد وبالتالي فإن نقص الدخل سيؤدي إلى نقص الاستهلاك فإذا بقي الإنفاق العام على ما هو عليه فإن ذلك سيؤدي إلى إنقاص الدخل وزيادة البطالة (كنعان، ٢٠٠٣: ٦٨).

جدول رقم (٣)

الضرائب و الاستهلاك (مليون ل.س)

	الضرائب (١)	معدل نمو الضرائب والرسوم %	الاستهلاك الكلي (٢)	معدل النمو الاستهلاك الكلي السني %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٣)	نسبة ١ إلى ٢ %	نسبة ٢ إلى ٣ %
٢٠٠١	١١٥.٩	-	713.5	-	٩٧٤.٠٠٨	١٦.٢	٧٣.٣
٢٠٠٢	١٣٥.٨	١٧.٢	٧٣٠.٠	٢.٣	١٠١٦.٥٢	١٨.٦	٧١.٨
٢٠٠٣	١٥١.٦	١١.٦	٧٨٧.٧	٧.٩	١٠٦٧.٢٦٥	١٩.٢	٧٣.٨
٢٠٠٤	١٦١	٦.٢	١٠٠٧.٩	٢٨.٠	١٢٥٣.٩٤٤	١٦.٠	٨٠.٤
٢٠٠٥	١٧٦.٩	٩.٩	١١٩٩.٧	١٩.٠	١٤٩٠.٧٩٦	١٤.٧	٨٠.٥
٢٠٠٦	١٩١.٣	٨.١	١٣٤٦.٢	١٢.٢	١٧٠٨.٧٤٨	١٤.٢	٧٨.٨
٢٠٠٧	٢٠٢.٦	٥.٩	١٠٣٩.٢	-٢٢.٨	٢٠٢٠.٨٣٨	١٩.٥	٥١.٤
٢٠٠٨	٢٥٨.٨	٢٧.٧	١٠٥٧.٢	١.٧	٢٤٤٨.٠٦	٢٤.٥	٤٣.٢
٢٠٠٩	٢٨٢.٢	٩.١	١١٣٠.٩	٧.٠	٢٥٢٠.٧٠٥	٢٥.٠	٤٤.٩
٢٠١٠	٣٥٠.٩	٢٤.٣	١٢٢٤.٦	٨.٣	٢٧٩١.٧٧٥	٢٨.٧	٤٣.٩

المصدر: أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة نسب من إعداد الباحث

ومن خلال الجدول السابق رقم ٣ يمكننا ملاحظة ما يلي:

خلال عام ٢٠٠٢ نمت الضرائب والرسوم بمعدل ١٧.٢% في حين نما الاستهلاك بمعدل ٢.٣% في ظل الركود وهذا ما يدل على بداية خروج سورية من حالة الركود.

إن ما يدعو للتساؤل هنا هو التعارض بين السياسة الضريبية وواقع الاستهلاك في ظل الركود الذي خيم على الاقتصاد السوري، في حين كان يفترض أن نلاحظ تخفيضاً للضرائب والرسوم وليس زيادة لها، خاصة وأن النظرية الكلية لا تجيز زيادة الاقتطاع العام بل إنها تفرض زيادة الإنفاق العام حتى ولو كان ممولاً بالعجز ولا أدل على ذلك وصول نسبة البطالة إلى حوالي ٢٠% عام ٢٠٠١ (صندوق، ٢٠٠٠: ١٥١).

ولم يميز الاقتصاد السوري ظاهرة الركود الاقتصادي الذي هو بتراجع نصيب إجمالي الاستهلاك (خاص، عام) في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الدراسة وبشكل ملحوظ كما يوضح الجدول السابق رقم ٣، ومن الملاحظ أن نسب إجمالي الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت منذ ٢٠٠٥ حيث انتقلت من ٨٠.٥% إلى ٤٣.٩% من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ وهذا ما يدل على تزايد حدة الركود الاقتصادي، وتجدر الإشارة أن الركود الاقتصادي الذي حصل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥ ليس نتيجة آلية حدوث الدورة الاقتصادية بمراحلها المعروضة والتي تتميز بها الاقتصاديات الرأسمالية، وإنما هو نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية النقدية التي تم إتباعها في القطر خلال السنوات المذكورة، فكما هو معروف عندما يحدث الركود فإن الدخل تنخفض وتزداد معدلات البطالة وتكون هناك طاقات إنتاجية معطلة ويتراجع الاستثمار الخاص إلى أدنى مستوياته، وبالتالي فدور السياسة المالية يأتي هنا لمعالجة هذه الظواهر الاقتصادية، إذ إنه في سوريا تم إتباع سياسة مالية تقوم على زيادة الضرائب بدلاً من تخفيضها هذا من جهة كما أن معدلات نمو الإنفاق العام قد انخفضت بدلاً من أن تزداد من جهة أخرى، وكما نعلم عند حدوث الركود يتعين على الدولة أن تقوم بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام إلا أن ما حصل في سوريا هو العكس تماماً (زيدان، ٢٠٠٧: ٣٣).

- إن التضخم الذي حصل في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لا يعني أن الأجور قد تحسنت، والاستهلاك قد ارتفع وأن الاقتصاد بدأ حركة رواج تمتد لخمس سنوات، بل إن المضاربة في العقارات والسيولة الكبيرة التي أتت من دول الخليج والعراق قد أدت لهذا التضخم الذي سرعان ما ينحسر نظراً لزوال أسبابه.

- إن تراجع الأسعار العالمية نتيجة الأزمة المالية سوف تدفع الأسعار التي ارتفعت وسببت التضخم إلى الهبوط، أي سيعود الاقتصاد السوري إلى حالة الركود التي لم يستطع الخروج منها بفضل السياسات المالية والنقدية، بل بفضل عوامل خارجية.

رابعاً- تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

يهدف دراسة العلاقة بين معدلات نمو الضرائب كمتغير تابع (y) dependent variable و معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة (x) independent variable وبيان شدة العلاقة بين المتغيرات استخدمنا الحزمة البرمجية spss في عمليات التحليل .

الفرضية الأولى: توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام.

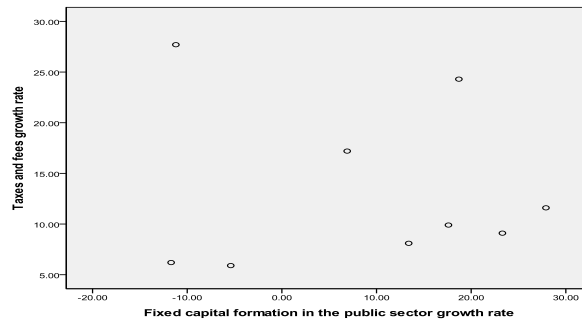
إن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام في سورية للفترة (٢٠١٠-٢٠٠١) بلغ $R_{y,x1} = -0.087$ وهي

غير معنوية ذلك لأن $SIG = P\text{-VALUE} = 0.824$ وهي اكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة حيث $\alpha = 0.05$ ، وإن قيمة معامل التحديد $R\text{ SQUARE} = 0.008$ ، أي أن معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام تفسر حوالي 0.8% فقط من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الضرائب والرسوم وأن معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 13.742 - 0.046 x$$

إن زيادة معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام (المتغير المستقل x) بمقدار ١ مليون ل.س سيؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الضرائب والرسوم (المتغير التابع Y) بمقدار 0.046 مليون ل.س، ومن الضروري الإشارة أن معامل الانحدار ($B1$) ليس معنوياً ولا يعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.824$.

كذلك فإن شكل الانتشار التالي يعكس العلاقة العكسية والضعيفة بين معدلات نمو الضرائب والرسوم ومعدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام، ونلاحظ ابتعاد نقاط الانتشار من خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين



شكل رقم (١)

العلاقة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة.

باختبار الفرضية الأولى للبحث وبنتيجة التحليل الإحصائي يتبين لنا ما يلي:

لم يكن هناك علاقة ارتباط ومعنوية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام، وهو ما يفسر أن معدلات نمو الضرائب والرسوم كانت ردود فعلها غير حساسة وغير متناسبة مع التغيرات في معدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص.

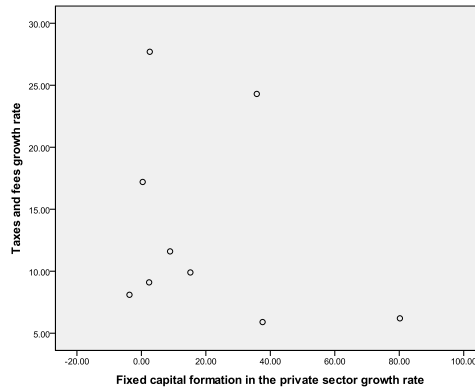
إن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص في سورية للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٦) بلغ $R_{y,x1} = -0.277$

وهي غير معنوية ذلك لأن $SIG = P-VALUE = 0.471$ وهي اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة حيث $\alpha = 0.05$ ، وإن قيمة معامل التحديد $R SQUARE = 0.077$ أن معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص تفسر حوالي 7.7% فقط من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الضرائب والرسوم وأن معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 14.953 - 0.081 x$$

إن زيادة معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص (المتغير المستقل x) بمقدار ١ مليون ل.س سيؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الضرائب والرسوم (المتغير التابع Y) بمقدار 0.081 مليون ل.س، ومن الضروري الإشارة إلى أن معامل الانحدار ($B1$) ليس معنوياً ولا يعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.471$.

كذلك فإن شكل الانتشار التالي يعكس العلاقة العكسية والضعيفة بين معدلات نمو الضرائب والرسوم ومعدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، إذ نلاحظ ابتعاد نقاط الانتشار من خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين.



شكل رقم (٢)

العلاقة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة

باختبار الفرضية الثانية للبحث وبنتيجة التحليل الإحصائي يتبين لنا مايلي:

لم يكن هناك علاقة ارتباط ومعنوية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، وهو مايفسر إن معدلات نمو الضرائب والرسوم كانت ردود فعلها غير حساسة وغير متناسبة مع التغيرات في معدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص خلال الفترة المدروسة.

ويرى الباحث أن دعائم الظروف النفسية للنمو الاقتصادي هو الاستقرار السياسي ولكن يرى أن الاستقرار السياسي مرتكز هام للنمو الاقتصادي إلا أن من معوقاته هو عدم وضوح السياسة

الاقتصادية والاجتماعية للحكومة حيث تنتم سياسات الحكومات السورية على مدى الأيام بعدم وضوحها وأنه لا بد للمستثمر أن يثق بمستقبل استثماره، وبطمئن العامل على حقوقه الاقتصادية والمالية من التآكل في ظروف تشريعات متناقضة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة مؤثرة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الدخل القومي.

إن مسألة التوزيع وإعادة توزيع الدخل تشكل مسألة خلافية بين فقهاء المال، لكن وضعية الاقتصاد الوطني وحالة الطلب هي التي تقرر حجم إعادة التوزيع، وبالتالي فالالاقتصاد السوري الذي يعاني من نقص الطلب يحتاج لإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود، بهدف خلق الطلب المحلي (كنعان، ٢٠٠٣: ٦٤)، ويفترض على الدولة عند تدخلها من خلال سياستها المالية العامة إنفاقاً واقتطاعاً أن تحقق هدفاً اجتماعياً مؤداه تخفيض الهوة الكبيرة بين طبقتي المجتمع، ولكن يبدو أن نظرية التضخم بدفع التكاليف من جهة وعدم قدرة الدولة على تمويل الأجور الحقيقية من جهة ثانية جعل انحياز السياسة المالية العامة مكرساً لصالح الأغنياء، وكابحاً للطلب الفعال للفقراء في الإنفاق والاقتطاع (صندوق، ٢٠٠٠: ٣٥٣).

جدول رقم (٤)

الدخل القومي و عوائد عناصر الإنتاج خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ (مليار ل.س)

الدخل القومي (دخل عوامل الإنتاج)	الرواتب والأجور	الأرباح العمولات والفوائد	ضرائب غير مباشرة	ضرائب مباشرة	ض.غ.م. /الرواتب %	ض.م. /الأرباح %	الأرباح /الدخل القومي %	الرواتب والأجور /الدخل القومي %	
٢٠٠١	٩١١.٥	١٤٢.٧	٧٦٨.٨	٢٤.٦	٩١.٤	١٧.٢	١١.٩	٨٤.٣	١٥.٧
٢٠٠٢	٩٤٠.٥	١٤٦.١	٧٩٤.٤	٣٢	١٠٣.٨	٢١.٩	١٣.١	٨٤.٥	١٥.٥
٢٠٠٣	٩٨٢.٤	١٥٧.٧	٨٢٤.٧	٣٦.٧	١١٤.٩	٢٣.٣	١٣.٩	٨٣.٩	١٦.١
٢٠٠٤	١٢٣٣.٣	١٦٣	١٠٧٠.٣	٤٣.٨	١١٧.٢	٢٦.٩	١١.٠	٨٦.٨	١٣.٢
٢٠٠٥	١٥٠٥.٦	١٧٤.٣	١٣٣١.٣	٥٥.٧	١٢١.٢	٣٢.٠	٩.١	٨٨.٤	١١.٦
٢٠٠٦	١٨١٤	٢٦٢.١	١٥٥١.٩	٣١.٨	١٥٩.٥	١٢.١	١٠.٣	٨٥.٦	١٤.٤
٢٠٠٧	٢١٢٠	٣٣٠	١٧٩٠	٣٤.٣	١٦٨.٣	١٠.٤	٩.٤	٨٤.٤	١٥.٦
٢٠٠٨	٢٥٩٢.٧	٣٧٨.٩	٢٢١٣.٨	٨٢.٨	١٧٥.٩	٢١.٩	٧.٩	٨٥.٤	١٤.٦
٢٠٠٩	٢٣٥٣.٧	٣٠٠	٢٠٥٣.٧	٨٧.٣	١٩٤.٩	٢٩.١	٩.٥	٨٧.٣	١٢.٧
٢٠١٠	٢٦٦١.٨	٤٩٩.٢	٢١٦٢.٦	١٢٨.٢	٢٢٢.٦	٢٥.٧	١٠.٣	٨١.٢	١٨.٨

المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء /سورية/، نسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق رقم ٤ أنه من خلال مقارنة الأرباح بالأجور نلاحظ أن الأرباح بلغت في متوسط الفترة المدروسة ما نسبته ٨٥% من الدخل القومي في حين بلغت الرواتب والأجور خلال نفس الفترة حوالي ١٥% من الدخل القومي، وأن الضرائب غير المباشرة التي تؤثر بشكل مباشر على ذوي الدخل المحدود بلغت ١٢٨.٢ مليار ل.س سنة ٢٠١٠، وإن العبء الضريبي على هذه الشريحة السكانية يصل إلى ٢٥.٧% في عام ٢٠١٠.

وبالتالي فإن إعادة توزيع الدخل لم تحقق الأهداف المنشودة، و على سبيل المثال، كان عدد العاملين بأجر في سوريا في عام ١٩٦٨ / ٤٥٠ / ألف عامل وعاملة وكانوا يشكلون ٣٠% من مجمل العاملين في القطر، وبنالون ٤٣% من الدخل القومي وفقا لإحصائيات ذلك العام، أما الآن فإن عدد العاملين بأجر هو في حدود ٦٠% من مجمل العاملين في سوريا ولا ينالون أكثر من ٢٥% من الناتج المحلي، في الوقت الذي تصل فيه هذه النسبة إلى ما بين ٥٠-٧٠% في معظم دول العالم (نجمة، ٢٠٠٣).

باختبار الفرضية الثالثة للبحث وبنتيجة التحليل الوصفي يتبين لنا مايلي:

عدم وجود علاقة مؤثرة وواضحة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الدخل القومي، لذلك فإن توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي لم يستطع حتى الوقت الراهن إعادة التوزيع لصالح ذوي الدخل المحدود بل ما زالت لصالح الأغنياء وهي تساهم في زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء وأدت لضعف السوق الداخلية السورية ولظهور الركود الاقتصادي الوطني. ويمكننا إرجاع أسباب سوء عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة إلى ما يلي (كنعان، ٢٠٠٣: ٦٧):

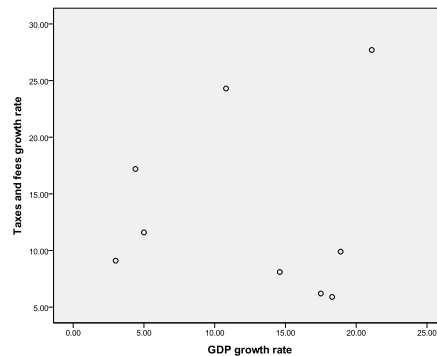
. عدم توفر المناخ المناسب للاستثمار أدى إلى هجرة الرأسماليين إلى خارج سورية ونقص السيولة وتراجع مستوى التشغيل وظهور الركود الاقتصادي وزيادة أعداد عاطلين عن العمل.
 . عدم تطور الأنظمة والتشريعات المالية لاسيما الضريبية منها مما دفع السلطات المالية لزيادة العبء على الضرائب غير المباشرة لذلك وقع العبء على ذوي الدخل المحدود، في حين لو أن السلطات المالية لجأت لتغطية نفقاتها عن طريق زيادة الضرائب المباشرة فعلياً لأدى ذلك لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وكنا في وضع غير ركودي.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ $R_{y,x1} = 0.034$ وهي غير معنوية ذلك لأن $SIG = P-VALUE = 0.931$ وهي اكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة حيث $\alpha = 0.05$ ، وإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.001$ ، أي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسر حوالي ٠.١% فقط من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الضرائب والرسوم وأن معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 12.849 + 0.038 X$$

إن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١ مليون ل.س سيؤدي إلى زيادة في معدل نمو الضرائب والرسوم بمقدار 0.038 مليون ل.س، ومن الضروري الإشارة إلى أن معامل الانحدار (B1) غير معنوي ولا يعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.931$. وكذلك فإن شكل الانتشار التالي يعكس العلاقة الضعيفة بين معدلات نمو الضرائب ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ نلاحظ ابتعاد نقاط الانتشار من خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين.



شكل رقم (٣)

العلاقة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة

باختبار الفرضية الرابعة للبحث وبنتيجة التحليل الإحصائي يتبين لنا مايلي:

هناك علاقة ارتباط ضعيفة وغير معنوية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الناتج، وهو ما يفسر إن معدلات نمو الضرائب والرسوم كانت ردود فعلها غير متناسبة الى حد ما مع التغيرات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة. ويمكن تفسير علاقة الارتباط الضعيف بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج الإجمالي بما يلي:

١. اعتماد النظام الضريبي السوري على ضرائب القطاع العام أكثر من اعتماده على الضرائب من القطاع الخاص.

٢. تحصل الدوائر على الأرباح المخططة من القطاع العام والتي تجبر مؤسسات القطاع العام على وضعها مع معدل نمو سنوي بغض النظر عن حالة الركود القائمة ولذلك تسدد إلى الموازنة العامة للدولة ضرائب أكثر من الأعوام السابقة رغم وجود تراجع في الإنتاج.

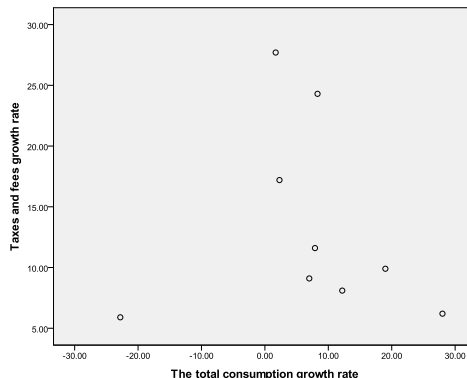
٣. هناك إهمال في التحصيل للسنوات السابقة، وهذا ما يعبر عن التراكم الضريبي والذي تتم تسويته فيما بعد، لذلك نلاحظ زيادة في الضرائب في أعوام الكساد أكبر من الضرائب في أعوام الراج (كنعان، ٢٠٠٣: ٦٩).

الفرضية الخامسة: توجد علاقة خطية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستهلاك الكلي.

إن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستهلاك الكلي في سوريا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١١) بلغ $R_{y,x1} = -0.088$ وهي غير معنوية، وذلك لأن $SIG = P-VALUE = 0.821$ وهي اكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة حيث $\alpha = 0.05$ ، وإن قيمة معامل التحديد $R\ SQUARE = 0.008$ ، أي أن معدل نمو الاستهلاك الكلي يفسر حوالي ٠.٨% من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الضرائب والرسوم وإن معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 13.690 - 0.050 X$$

إن زيادة معدل نمو الاستهلاك الكلي بمقدار ١ مليون ل.س سيؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الضرائب والرسوم بمقدار 0.050 مليون ل.س، ومن الضروري الإشارة إلى أن معامل الانحدار (B1) غير معنوي ولا يعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.821$. وكذلك فإن شكل الانتشار التالي يعكس العلاقة العكسية والضعيفة بين معدلات نمو الضرائب والرسوم ومعدلات نمو الاستهلاك الكلي، إذ نلاحظ ابتعاد نقاط الانتشار من خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.



شكل رقم (٤)

العلاقة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستهلاك الكلي

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على أرقام من المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة.

باختبار الفرضية الخامسة للبحث وبنتيجة التحليل الإحصائي يتبين لنا مايلي:

عدم وجود علاقة ارتباط ومعنوية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الاستهلاك الكلي، وهو ما يفسر ان معدلات نمو الضرائب والرسوم كانت ردود فعلها غير حساسة وغير متناسبة مع التغيرات في معدلات نمو الاستهلاك الكلي خلال الفترة المدروسة. لذلك يتوجب على الدولة في حالات الركود اتخاذ الإجراءات التالية:

. تخفيض معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتشجيع الاستهلاك وتنشيط الاستثمار.

. الاعتماد في زيادة الإنفاق العام على الإصدار النقدي حين يساهم الإصدار النقدي في زيادة نسبة السيولة في الاقتصاد الوطني علماً وأنه يؤدي لزيادة معدلات التضخم وتعتبر مرغوبة في حالة الركود.

. تخفيض الضرائب على المشاريع الاستثمارية لكي تزيد نسب التشغيل وتساهم في تخفيض أعداد العاطلين عن العمل، لأنها تصبح مطلباً موضوعياً أكثر من تجديد شؤون الإنفاق العام الحكومي.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١- يتميز النظام الضريبي السوري بالتناقض بين قسوة النظام الضريبي السوري وبين ضآلة الموارد علاوة على تقديم وظيفة الجباية على كل الوظائف الأخرى، يظهر أن وزارة المالية تقدم التوازن النقدي والمالي على توازن النمو الاقتصادي والاجتماعي.

٢- بلغت المقدرة التكاليفية للدخل السوري في عام ٢٠٠٦ حوالي ٤٧٢.٩ مليار ليرة سورية، كما بلغت قيمة الضرائب المتوقعة خلال نفس العام ٢٣٦.٤ مليار ليرة سورية وذلك قبل حساب التهرب الضريبي، وفي حال قمع التهرب الضريبي فإن المقدرة التكاليفية الجديدة ترتفع الى ٨٦٦.٧ مليار ليرة سورية، والضرائب الممكنة ترتفع الى ٤٣٣.٣ مليار ليرة سورية خلال عام ٢٠٠٦.

٣- إن العبء الضريبي في سورية خلال الفترة المدروسة ٢٠٠١-٢٠١٠ والتي تراوح فيها بين (١٠ % ، ١٤.٢ %) من الناتج المحلي الاجمالي هو عبء ظاهري ولا يمثل العبء الضريبي الحقيقي في سورية، لأنه لم ينزل من الناتج المحلي حجم القطاعات المهمة المعفاة أصلاً من التكاليف الضريبي كدخل الاستثمارات الزراعية والدخول السياحية و سائر المداخل العامة الأخرى المعفاة من التكاليف، مما يؤدي إلى خروج ما لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٥٠% ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي من دائرة التكاليف الضريبي.

٤- لم يكن هناك علاقة ارتباط ومعنوية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص، وهو مايفسر ان معدلات نمو الضرائب والرسوم كانت ردود فعلها غير حساسة وغير متناسبة مع التغيرات في معدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص خلال الفترة المدروسة.

٥- عدم وجود علاقة مؤثرة وواضحة بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو الدخل القومي، لذلك فإن توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي لم يستطع حتى الوقت الراهن إعادة التوزيع لصالح

ذوي الدخل المحدود بل ما زالت لصالح الأغنياء وهي تساهم في زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء وأدت لضعف السوق الداخلية السورية ولظهور الركود الاقتصادي الوطني.

٦- هناك علاقة ارتباط ضعيفة وغير معنوية بين معدل نمو الضرائب والرسوم ومعدل نمو كل من الاستهلاك الكلي والنتاج المحلي الإجمالي، وهو ما يفسر ان معدلات نمو الضرائب والرسوم كانت ردود فعلها غير متناسبة إلى حد ما مع التغيرات في معدلات نمو كل من الاستهلاك الكلي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

التوصيات:

- ١- الانتقال من نظام الضرائب المباشرة النوعية إلى نظام الضريبة الموحدة كما هو الحال في معظم دول العالم مقسمة إلى نوعين، الأولى الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والثانية الضريبة على الشركات وإعطاء مزايا إضافية لشركات الأموال.
- ٢- تخفيض معدلات الضرائب بحيث تصبح قريبة من معدلات الضرائب في الدول ذات الاقتصاديات المماثلة والدول المجاورة بما يساعد مستقبلاً على الدخول في التكتلات الاقتصادية بما في ذلك منطقة التجارة العربية القائمة حالياً وتنشيط التصدير من خلال تقارب الأعباء الضريبية في دول التكتل.
- ٣- متابعة تهيئة الأطر المالية والضريبية وإجراء الدورات العلمية والتدريب المستمر لتطوير معلوماتهم وتحسين أدائهم.
- ٤- تنمية الوعي الضريبي للمكلفين من خلال الاتصال المباشر معهم وإقامة الندوات وإصدار النشرات الدولية ودليل الضرائب واستخدام وسائل الإعلام كأداة لتوجيه الخطاب الإعلامي الضريبي للمكلفين.
- ٥- القيام بدراسات وافية حول الآثار المحتملة للنظام الضريبي على المتغيرات الاقتصادية، حتى يساهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- ٦- الاعتماد في دفع الضرائب على حجم الفائض الاقتصادي و ذلك بإعفاء، أو برفع الحد الأدنى المعفى من الدخل لأصحاب الدخل المحدودة.

المصادر:

- ١- الجمل، برهان الدين، المالية العامة (دراسة مقارنة)، دار طلاس للنشر، دمشق، عام ١٩٩٢.
- ٢- الجليلاتي، محمد، النظام الضريبي السوري و اتجاهات إصلاحه (سورية: جمعية العلوم الاقتصادية، العدد ٨، ٢٩-٢-٢٠٠٠).
- ٣- الحلاق- الحردان، محمد- عبد الهادي، دراسات في التشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- ٤- زيدان، رامي، حساسية النظام الضريبي السوري (سورية: المجتمع والاقتصاد، ٢٠٠٧).
- ٥- السيوفي، قحطان، السياسة المالية في سوريا (أدواتها ، ودورها الاقتصادي)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٨.
- ٦- صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٠).
- ٧- قطع الحسابات لعام ٢٠٠٦، وزارة المالية، دمشق ٢٠٠٧.
- ٨- كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي سورية (دمشق: دار الرضا، ٢٠٠٣).
- ٩- كنعان، علي، محاضرات في الاقتصاد المالي، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، ٢٠١٥.
- ١٠- المهاني، محمد خالد، المالية العامة والتشريع الضريبي (سورية: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠).
- ١١- مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٨٩ / العام ٢٠٠٢، مؤيد وهيب جاسم، " طرق قياس العبء الضريبي ".
- ١٢- المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، المكتب المركزي للإحصاء.
- ١٣- نجمة، الياس، السياسة المالية في سوريا، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ٢٠٠٣.
- ١٤- هندي، محمد ابراهيم، الفكر الحديث في مجال الاستثمار (الإسكندرية: منشأة المعارف)، ١٩٩٧.

/ الملحق الإحصائي /

		Taxes and fees growth rate	The total consumption growth rate	Fixed capital formation in the public sector growth rate	Fixed capital formation in the private sector growth rate	GDP growth rate
Taxes and fees growth rate	Pearson Correlation	1	-.088	-.087	-.277	.034
	Sig. (2-tailed)		.821	.824	.471	.931
	N	9	9	9	9	9
The total consumption growth rate	Pearson Correlation	-.088	1	.160	.249	.004
	Sig. (2-tailed)	.821		.681	.518	.991
	N	9	9	9	9	9
Fixed capital formation in the public sector growth rate	Pearson Correlation	-.087	.160	1	-.480	-.682*
	Sig. (2-tailed)	.824	.681		.191	.043
	N	9	9	9	9	9
Fixed capital formation in the private sector growth rate	Pearson Correlation	-.277	.249	-.480	1	.365
	Sig. (2-tailed)	.471	.518	.191		.334
	N	9	9	9	9	9
GDP growth rate	Pearson Correlation	.034	.004	-.682*	.365	1
	Sig. (2-tailed)	.931	.991	.043	.334	
	N	9	9	9	9	9

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).